

الفلسطينيون إزاء عام جديد لكن هل من جديد؟

التحرير في واشنطن، أما بخصوص القضايا الأساسية (القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود) فستحل مجدداً، لحوالات قادمة مديدة من المفاوضات. والمعنى أننا سنكون إزاء تغيير في الشكل دون تغيير في المضمون، وإزاء تغيير في لهجة من خشنة في ظل إدارة ترامب إلى ناعمة في ظل إدارة بايدن، ومن وسائل الضغط في ظل ترامب إلى وسائل الدبلوماسية في ظل بايدن. الاستحقاق الثالث، ستبقى القيادة الفلسطينية أمام واقع تراجع مكانة القضية الفلسطينية في سلم الاهتمامات العربية والدولية. أولاً، بحكم تفاقم المشكلات الدولية والمشكلات العربية البينية، ثانياً، بحكم تضارب أجندات العالم العربي لاسيما لمواجهة النفوذ المتصاعد لإيران وتركيا. وثالثاً، بحكم جائحة كورونا، والتداعيات الاقتصادية الناجمة عن ذلك. ورابعاً، بحكم ضعف الوضع الفلسطيني.

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

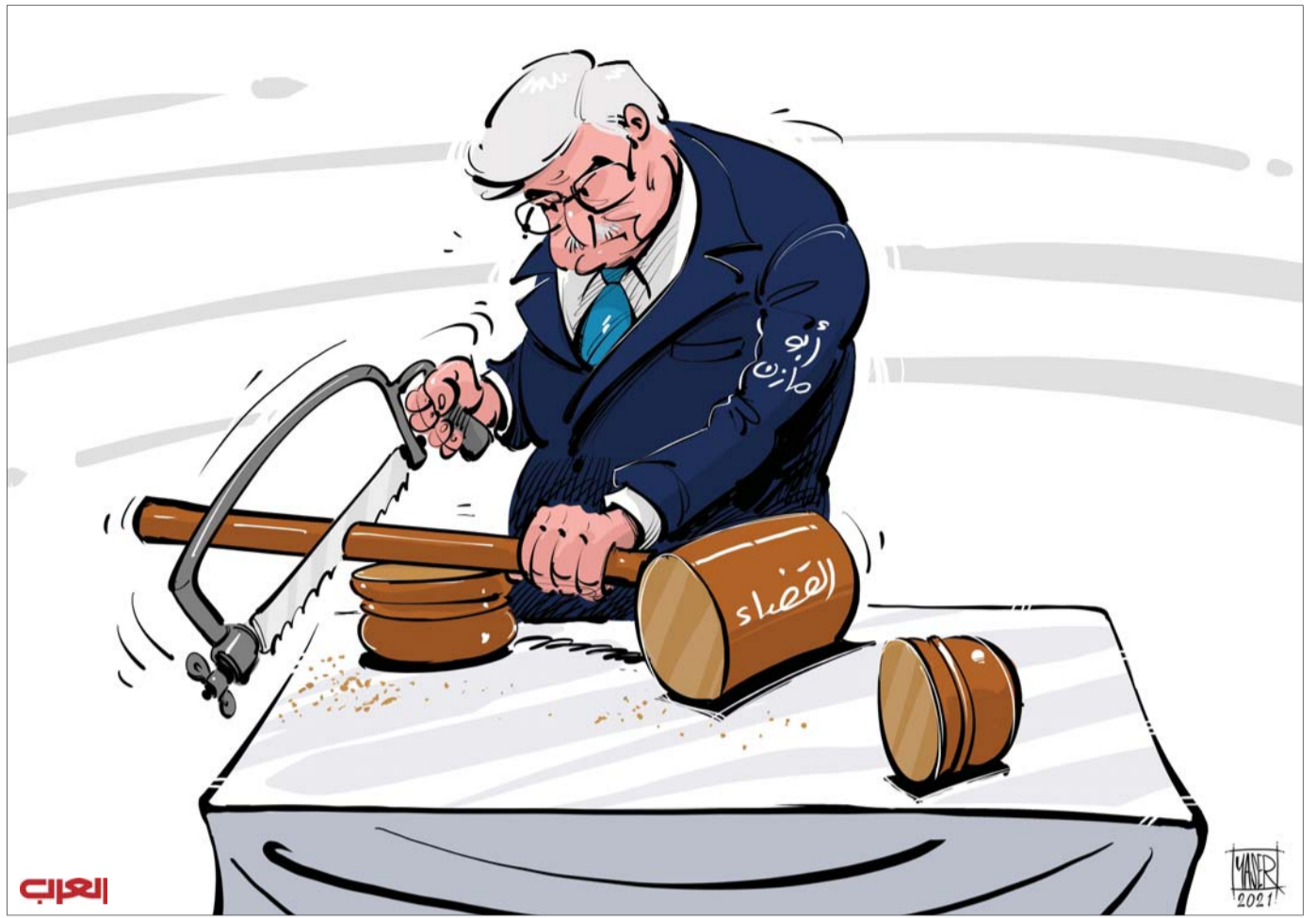
يقف الفلسطينيون في مطلع العام الجديد إزاء مرحلة أو استحقاقات جديدة في تاريخهم السياسي، سيتوقف عليها مصير كيانهم السياسي، الذي تأسس وفق اتفاقات أوسلو (1993)، بل وربما مصير حركتهم الوطنية التي نشأت في مطلع الستينات من القرن الماضي. ثمة العديد من المعطيات التي

ترجح ذلك الاحتمال ربما أهمها يتعلق بالتوجه نحو إجراء انتخابات تشريعية جديدة، هي الثالثة من نوعها منذ إقامة السلطة الفلسطينية (الأولى في العام 1996 والثانية في العام 2006)، وهي انتخابات تأخرت كثيراً (15 عاماً)، بسبب الخلاف بين حركتي فتح وحماس، وانقسام الكيان الفلسطيني بين سلطتي الضفة وغزة. وعلى أي حال فإن ذلك الأمر لا يمكن التكهّن بتداعياته، أو بمدى نجاحه لأسباب عديدة، أولها، أن تلك العملية ما زالت تنتظر المرسوم الرئاسي الذي يجب أن يصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وثانيها، أنه مرهون باستمرار التوافق بين حركتي فتح وحماس. وثالثها، أن نجاح العملية الانتخابية منوط بإقرار الحركتين بنتائجها. طبعاً ثمة مسائل أخرى

ما زالت عالقة، وهي بحاجة إلى توضيح، إذ أن نص الاتفاق بين الحركتين المذكورتين كان ربط الموافقة على إجراء الانتخابات التشريعية بإجراء الانتخابات الرئاسية وتالياً بإجراء انتخابات المجلس الوطني (بالترباط والتتابع)، ومن تجربة الساحة الفلسطينية فإنه من الصعب التكهّن باحتمال اكتمال ذلك، كما من الصعب توقع تنازل من الحركتين عن سلطتهما، حيث فتح في الضفة وحماس في غزة. والمعنى من ذلك أن الساحة الفلسطينية ستظل واقفة بانتظار إتمام عملية المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني في العام القادم أيضاً، أي بعد 14 عاماً على الانقسام، وهذا هو الاستحقاق الأول.

الاستحقاق الثاني، وهو لا يقل أهمية عن الأول، يتمثل بانصراف إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومجيء إدارة جديدة إلى البيت الأبيض الأميركي، رغم علمنا بأن أي إدارة أميركية لن تخرج عن الموقف التقليدي للولايات المتحدة الداعم لإسرائيل، لأنها وسياساتها وتوقعها النوعي، وهذا ينطبق على إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن. بيد أن الفارق بين الإدارتين، أولاً، أن الأولى كانت فظة ولا مبالية ومنتزعة مع الفلسطينيين بشكل غير مسبق، بالقياس للإدارات الأميركية السابقة، لاسيما منذ بوش الأب، مروراً بكلينتون، وبوش الابن، وأوباما. ثانياً، أن إدارة ترامب تخلت عن كل المواقف السياسية التقليدية للولايات المتحدة، ولو الشكلية، وعبرت جهاراً عن دعمها كل المواقف الإسرائيلية بخصوص القدس واللاجئين والاستيطان والحدود. ثالثاً، أن إدارة ترامب تخلت عن دورها كراع لعملية التسوية، بل وذهبت إلى دعم الإجراءات الأحادية الإسرائيلية التي تقوض تلك العملية باعتبارها تجري بين طرفين.

هكذا وتبعاً لما تقدم، فإن خطة "صفقة القرن" قد تختفي، أو على الأقل لن تبقى سيفاً مسلطاً على القيادة الفلسطينية، كما كانت من قبل. وفي هذا المجال فإن القيادة الفلسطينية ستبدو أكثر ارتياحاً، بالنسبة إلى واقعها كسلطة، إذ أن إدارة بايدن ستقوم، على الأرجح، بحفظ ماء وجهها عبر إجراءات من مثل اعتبار القدس عاصمة للطرفين، وإعادة المساعدات المالية لها ولو كالة "أونروا" لللاجئين، وفتح مكتب منظمة



أسئلة فلسطينيين عن الانتخابات المفترضة

الفلسطيني بات يتطلع إلى استعادة حياته الطبيعية وإلى التعافي، لكي يشكل كتلة اجتماعية صلبة قادرة على صون ثقافتها وقضيتها، ليس بالمشروعات السياسية الفاشلة، ولا بالخطاب الطوباوي "المزلزل" عن التحرير من النهر إلى البحر، وإنما من خلال تجذره في أرضه، متماسكاً وحراً ومستحوذاً على حقه في اختيار ومحاسبة من يحكمونه. فعناصر القوة لا يجلبها محنتك أو متذاك أو ذو خطاب مرعد.

فمن سنن الحياة ومالوف التجارب، تتحقق القوة من خلال عملية تاريخية لمجتمع بلا كوارث، تبدأ مفاعيلها بتحاشي الرعونة التي تضع القضية ومكتسبات المجتمع، وتستمر بالعزم على النهوض وتعميق مدركات المظلومية الفلسطينية في أذهان الأجيال الجديدة، لكي تظل القضية ضاغطة على الضمير الإنساني. فليس أمام الفلسطينيين ما يفعلونه الآن غير ذلك. أما الذين يتوافقون على تجديد شرعيات أشخاصهم، واستنساخ تجاربهم، فإن برنامجهم الوحيد المختصر، هو الاستمرار في الحكم، ولو بإقصاء المجتمع، وبلا مؤسسات دستورية، وبلا جدارة.

يبتنافس الطامحون إلى الحكم ببرامج مختلفة. معنى ذلك أن هذا الجديد اللافت يقتصر على أمر وحيد وحقيقي لا ينطبق عليه وصف برنامج، وهو خوض الانتخابات، كي يجدد كل طرف شرعيته أو يمنح الشرعية لأشخاصه ورموزه، مصمماً على البقاء ليس في المشهد وحسب، وإنما في خندقه الأمني في المساحة التي يمتلك فيها القدرة على الإكراه. فلم يفكر الطرفان في حق المجتمع في تفويض من يحكمون. فكل طرف يحكم بقوة الأمر الواقع وفي يده السلاح، ولكل طرف ريعنه، ولا معنى ولا أساس للقول إن القائمة المشتركة، تعني برنامجاً مشتركاً تنفذه حكومة منسجمة.

يبتنافس الطامحون إلى الحكم ببرامج مختلفة. معنى ذلك أن هذا الجديد اللافت يقتصر على أمر وحيد وحقيقي لا ينطبق عليه وصف برنامج، وهو خوض الانتخابات، كي يجدد كل طرف شرعيته أو يمنح الشرعية لأشخاصه ورموزه، مصمماً على البقاء ليس في المشهد وحسب، وإنما في خندقه الأمني في المساحة التي يمتلك فيها القدرة على الإكراه. فلم يفكر الطرفان في حق المجتمع في تفويض من يحكمون. فكل طرف يحكم بقوة الأمر الواقع وفي يده السلاح، ولكل طرف ريعنه، ولا معنى ولا أساس للقول إن القائمة المشتركة، تعني برنامجاً مشتركاً تنفذه حكومة منسجمة.

يبتنافس الطامحون إلى الحكم ببرامج مختلفة. معنى ذلك أن هذا الجديد اللافت يقتصر على أمر وحيد وحقيقي لا ينطبق عليه وصف برنامج، وهو خوض الانتخابات، كي يجدد كل طرف شرعيته أو يمنح الشرعية لأشخاصه ورموزه، مصمماً على البقاء ليس في المشهد وحسب، وإنما في خندقه الأمني في المساحة التي يمتلك فيها القدرة على الإكراه. فلم يفكر الطرفان في حق المجتمع في تفويض من يحكمون. فكل طرف يحكم بقوة الأمر الواقع وفي يده السلاح، ولكل طرف ريعنه، ولا معنى ولا أساس للقول إن القائمة المشتركة، تعني برنامجاً مشتركاً تنفذه حكومة منسجمة.

يبتنافس الطامحون إلى الحكم ببرامج مختلفة. معنى ذلك أن هذا الجديد اللافت يقتصر على أمر وحيد وحقيقي لا ينطبق عليه وصف برنامج، وهو خوض الانتخابات، كي يجدد كل طرف شرعيته أو يمنح الشرعية لأشخاصه ورموزه، مصمماً على البقاء ليس في المشهد وحسب، وإنما في خندقه الأمني في المساحة التي يمتلك فيها القدرة على الإكراه. فلم يفكر الطرفان في حق المجتمع في تفويض من يحكمون. فكل طرف يحكم بقوة الأمر الواقع وفي يده السلاح، ولكل طرف ريعنه، ولا معنى ولا أساس للقول إن القائمة المشتركة، تعني برنامجاً مشتركاً تنفذه حكومة منسجمة.

على ما تداولته بعض الأصوات، عن احتمالات تشكيل قائمة مشتركة لهما حصراً، على الرغم من كل ما في مثل هذا التشكيل من غرابة، وما يمثله من إطاحة بمبدأ التنافس بين الرؤى والمنهجيات. فكيف يتعاقد طرفان، قال كل منهما ضد الآخر كل نذيمة، وظل السجال بينهما على القضايا الأساسية في الاجتماع والسياسة والعقيدة الأمنية واللغة نفسها؟

على ما تداولته بعض الأصوات، عن احتمالات تشكيل قائمة مشتركة لهما حصراً، على الرغم من كل ما في مثل هذا التشكيل من غرابة، وما يمثله من إطاحة بمبدأ التنافس بين الرؤى والمنهجيات. فكيف يتعاقد طرفان، قال كل منهما ضد الآخر كل نذيمة، وظل السجال بينهما على القضايا الأساسية في الاجتماع والسياسة والعقيدة الأمنية واللغة نفسها؟

على ما تداولته بعض الأصوات، عن احتمالات تشكيل قائمة مشتركة لهما حصراً، على الرغم من كل ما في مثل هذا التشكيل من غرابة، وما يمثله من إطاحة بمبدأ التنافس بين الرؤى والمنهجيات. فكيف يتعاقد طرفان، قال كل منهما ضد الآخر كل نذيمة، وظل السجال بينهما على القضايا الأساسية في الاجتماع والسياسة والعقيدة الأمنية واللغة نفسها؟

عدي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

في مناخ الحديث المتواتر عن انتخابات فلسطينية مفترضة، قبل إن فتح وحماس توافقا على إجرائها، حيث ذهب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى أبعد وأدهى، في الإجهاز على استقلالية القضاء، بإصدار قرارات إقصائية تحت عنوان "التعديل". وقد نددت نقابة المحامين الفلسطينيين في رام الله بما جاء في تلك القرارات، باعتبارها تدبيراً، حسب وصف د. أحمد الأشقر، نائب رئيس نادي القضاة الفلسطيني، "لجعل رقاب القضاة تحت سيف العقوبات المالية، كإحالة إلى التقاعد والعزل والندب والاستبعاد، ما يشكل مخالفة دستورية جديدة وعاوراً دستورياً لا جدال فيه".

ومعلوم أن أي انتخابات ذات سياق صحيح، لا تمضي إلا في موازاة قضاء مستقل. وبالفعل، تبدى العوار جلياً كون الإحالات إلى التقاعد والتعيينات الجديدة، جاءت بذريعة وصول العديد من القضاة إلى سن التقاعد، بينما الرئيس الانتقالي لمجلس القضاء الفلسطيني الذي يوالي عباس، قد بلغ الثمانين. وتساءل العديد من المحامين من قيادة نقاباتهم، عن المغزى من صدور هكذا قرارات من شأنها المساس بجوهر السلطة القضائية، في الوقت الذي ينتظر فيه الفلسطينيون مرسوم إجراء انتخابات عامة نزيهة؟ وكان لافتاً أن الطرف الشريك لعباس في التوافق على إجراء الانتخابات وهو حركة حماس، لم ينبس ببنت شفة اعتراضاً على قرارات رئيس السلطة التي أجهزت على ما تبقى من استقلالية للقضاء الفلسطيني. فإن كانت حماس طوال مرحلة الخصومة التي لما تنته بعد، لم تر في قضاء عباس قضاة، فإن إجراء انتخابات مفترضة، سيجعل الطرف الثاني ملزماً بمنظومة قضائية فصلت على مفاصل رئيس السلطة، وذلك تفصيل يؤثر على وحدة من خليات التوافق، ويعزز شكوك الفلسطينيين بأن هدف الانتخابات في حال إجرائها هو استنساخ السلطتين في الضفة وغزة، من خلال التحكم في مسار العملية الانتخابية، بدءاً من مرحلة الترشح حتى إعلان النتائج، مروراً بعملية الاقتراع. الطرفان اللذان توافقا على إجراء العملية الانتخابية بخشيان الصناديق، ولم يعترض أي منهما

الوضع في إسرائيل لا يشتغل لصالح الفلسطينيين وحقوقهم على الإطلاق، وباختصار فإن كل المؤشرات تؤكد هيمنة اليمين القومي والديني، وتفيد بانسداد الأفق أمام خيار الدولة الفلسطينية المستقلة إسرائيلياً وعربياً ودولياً

وفي هذا الإطار لا شك أن علاقات التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل وضعت القيادة الفلسطينية في موقع حرج ومعقد ومكشوف، لاسيما أن تلك العلاقات كسرت أسطورتين أو بديهيتين طالما ارتكن إليهما الفلسطينيون، الأولى، أن فلسطين قضية مركزية لأمة العربية، وهذا تكشف عن تمثلات نظرية أو دعائية فقط والثانية، أن "السلام يبدأ من فلسطين وأن الحرب تبدأ من فلسطين"، وأن مدخل إسرائيل للعالم العربي لن يكون إلا بعد حل القضية الفلسطينية، إذ تبين أن هذا وذاك بات من الماضي، ما وضع الفلسطينيين أمام واقع جديد لا يمكن لهم التهرب منه، بغض النظر عن رأيهم به، كونهم الطرف الأضعف بتلك المعادلة، سواء إزاء إسرائيل أو إزاء الأنظمة العربية. الاستحقاق الرابع، ناجم عن حقيقة أن إسرائيل أضحيت بمقايمة الدولة الأقوى في المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، بلا أي منازع ولا أي مهدد، أكثر من أي فترة في تاريخها، مع علاقات قوية باتت تربطها مع روسيا والصين والهند ودول في العالم العربي، ناهيك عن علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة، إضافة إلى احتكارها السلاح النووي وترسانتها الحربية المتفوقة. وفي الحقيقة فإن الوضع في إسرائيل لا يشتغل لصالح الفلسطينيين وحقوقهم على الإطلاق، إذ ذهب الإسرائيليون ثلاث مرات خلال عام إلى انتخابات، وهم بصدد الذهاب إلى انتخابات رابعة في العام الحالي، إلا أن نتائج صناديق الاقتراع سابقاً والمؤشرات للانتخابات القادمة، تؤكد هيمنة اليمين القومي والديني على المجتمع الإسرائيلي، ناهيك عن أفول تباري اليسار والوسط. وباختصار، فإن كل المؤشرات تفيد بانسداد خيار الدولة الفلسطينية المستقلة، وانسداد الأفق أمامه إسرائيلياً وعربياً ودولياً، ما يعني أنه لا مناص أمام الفلسطينيين إزاء كل ما تقدم، من حسم أمورهم والتوجه نحو التركيز على إعادة بناء بيتهم الداخلي، فهذا أكثر شيء يحتاجونه لمواجهة التحديات والاستحقاقات القديمة والجديدة.